

سَيِّدُ الْعُرْوَةِ الْوُثْقَى

كِتَابُ الْإِحْتِمَارِ وَالنَّفْلِ

تَرْجُمَةُ الْأَجْمَلِ

الْحَقُّوْلُ الْفَقِيْهَةُ آيَةُ اللَّهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ السَّيِّدُ

بِقَلَمِهِ

الشَّيْخُ زُهَيْرُ بْنُ الْحَاجِّ عَلِيُّ الْحَكِيمُ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

سرشناسه	: سند ، محمد ، ۱۳۴۰
عنوان	: سند العروة فى الاجتهاد و تقليد الجزء الاول
تكرار نام پديد آور	: تقرير ابحاث محمد السند : بقلم الشيخ زهير بن الحاج على الحكيم
مشخصات نشر	: تهران : نشر الكوخ ، ۱۴۳۶ هـ = ۲۰۱۵ م = ۱۳۹۴ ش
مشخصات ظاهري	: ج ۲ ، ۴۵۰ ص.
شابك	: (شابك دوره) ISBN: ۹۷۸-۶۰۰-۶۷۰۱-۱۳-۴
	: (جلد اول) ISBN: ۹۷۸-۶۰۰-۶۷۰۱-۱۴-۱
وضعيت فهرست نویسی	: فہما
یادداشت	: عربی
یادداشت	: کتابنامه به صورت زیر نویس
موضوع	: یزدی ، محمد کاظم بن عبد العظیم ، ۱۳۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ، العروة الوثقی ، نقد و تفسیر
موضوع	: فقه جعفری
موضوع	: اجتهاد و تقلید
نسخه افزوده	: حکیم ، زہیر بن الحاج علی
ردہ کمرہ	: ۱۳۹۴ ، ۴۰۲۱ ع ۴ / ی ۱۸۳/۵ BP
ردہ دیویی	: ۳۹۷/۳۴۲
شماره کنترک	: ۳۸۱۱۴۹۷

❖ کتاب الإجتہاد و التملید (سند العروة الوثقی) الجزء الاول ❖

تقرير : أبحاث المحقق آية الله الشيخ محمد السند (دام ظله)

المؤلف: الشيخ زهير بن الحاج على الحكيم

الطبعة: الاولى - ۱۳۹۴ هـ - ۲۰۱۵ م

المطبعة: طاهر

عدد النسخ: ۱۰۰۰ نسخة

عدد الصفحات: ۴۵۰ صفحة

ردمك الدورة: ۹۷۸-۶۰۰-۶۷۰۱-۱۳-۴

ردمك الجزء الاول: ۹۷۸-۶۰۰-۶۷۰۱-۱۴-۱

الناشر: دار الكوخ للطباعة والنشر

مراكز التوزيع: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

ایران- تهران- شارع ناصر خسرو- زقاق حاج نایب - سوق المجیدی

۰۲۱ ۳۳۹۳۴۶۴۴

ایران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران رقم B۴۰

۰۲۵ ۳۷۸۴۲۵۷۴-۷۵

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بإضافة والسلام على أشرف المرسلين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين والاسم الدائم المؤبد على أعدائهم ومنكري فضائلهم من الآن إلى يوم الدين وبعد:

إن بحث الاجتهاد وتقلد من المباحث المهمة في حد ذاته، وقد أشار شيخنا الأستاذ (حفظه الله) إلى ربط كثير من مباحثه بالمعارف الضرورية والتي منها (ضرورة الوساطة) التي من أدوارها: البيان للفرائض الإلهية والسنن النبوية، وهو سنخ بيان يحفظ الأسس والأركان الدينية بحيث مهما اختلفت أفهام الفقهاء وتعددت قراءاتهم لا يتجاوز ذلك الفهم تلك الأسس والثوابت الدينية ولا يتعداها... ولا يعتمد على الاعتقاد بضرورة الحلقة المعصومة التي لها الوظيفة من تبيين الفرائض الإلهية والفرائض النبوية - الشاملة للثوابت والأسس الدينية التي لا يخضع تغييرها لتغيير الفهم البشري - ببيان مهما اختلف فهمه، فهو لا يوجب خلخلة تلك الثوابت والأسس... وإلا لتشتت وضاعت الأسس والأركان، ونشأت المذاهب وتكثرت بحدّ يضع الإسلام بضائع أسسه

ومبدأه، سواء في المعارف أم في أصول الفروع، كما هو حاصل لبقية الفرق التي مالت عن أهم فريضة من فرائض الله ورسوله - وهي وساطة أهل البيت عليه السلام بجميع كل ما يتعلق بالمنظومة الدينية حيث جعلوا غدل القرآن الذي لا ينفك عنهم ولا ينفكون عنه - حيث انحرفوا عنها وهجروها، وانتهجوا منهجاً مخالفاً لتلك الضرورة والواسطة التي جعلها الله تعالى رسوله ﷺ لأهل البيت عليه السلام، فكان اعتقادهم على مستوى التنظير بـ ضرورة تلك الحلقة الإلهية التي من شأنها الحفظ والتسيد، إلا أنهم اتفقوا - عملاً - بضرورتها، إذا لا محيص عنها، ولهذا اختلفوا تمذهب تلك تلك «المذاهب الأربعة»، ووقفوا حتى يكون فهم من يأت بعدهم لا يخرج فهمهم واستنبالهم عن فهم تلك المذاهب، حتى يحفظوا أساس الدين وثوابته، فعلى الناس بفهم أئمة المذاهب الأربعة فهماً سقيماً يعتمد على الظن والقياس والسسس من قبل أئمة الجور، حتى أقحمت كثير من المبادئ التي اتخذها الساطين والشياطين في المنظومة الدينية التي لا يقبلها أي ذوق وعقل، فجعلوا بان الدين في رقبة هؤلاء، مع اعترافهم بأنهم خطائين وغير معصومين، إلا أنهم عاملوهم معاملة المعصومين الذين لا يتخطى بيانهم، مع اعترافهم بعدم المزية فيهم على غيرهم بالعصمة، ولعل غيرهم أفضل منهم إذ لا دليل أصلاً على جعل بيانهم الذي لا يتجاوز ولا يتعدى، لأنه لا يعدو كونه فهماً بشرياً لا وحيانياً كبيان أهل البيت عليه السلام، إلا أنهم تنبهوا إلى هذه

المعضلة إذ لو فتحوا هذا الباب لكل من هبّ ودب - كما تقتضيه مسألة التنظير عندهم - لتشعبت المذاهب ولم تقف عند حد أصلاً... وبه تمنحي تلك الثوابت الدينية فلا يبقى للدين من باقية، حيث أخضع الدين للفهم البشري ولم يُحصن بسياج العصمة الذي يهدف للحفاظ على الثوابت مهمي اختلفت الأفهام والأنظار والقراءات من الفقهاء وأهل الاختصاص.

وبهذه النكته يندفع كثير من إشكالات الحداثة بمختلف ألوانها، كأرخنة النص الديني وتغيّره بحسب تغير الفهم الفقهي من أفهام الفقهاء وأشكال التمييز بين الدين والفهم الديني، وأن ما هو موجود هو فهم الدين لا الدين نفسه، هذا أولاً.

وثانياً: قد بلور شيخنا الأستاذ كثيراً من المباحث المصيرية على مستوى الأدلة والأحكام الأصولية والفقهية، وتفتح الموضوعات بل وذكر ضوابط كثير من المباحث والنتائج الفكرية والسائل المعرفية المرتبطة بالاجتهاد والتقليد والتي منها (حقيقة منصب المرجعية)، أما ما ذكره في الأدلة كجعل شكر المنعم أحد الأدلة في سلسلة حلول على وجوب التقليد، كما هو في سلسلة المعلولات.

أما ما ذكره في الأحكام الأصولية - كعدم المعارضة التامة بين الأدلة، وإن كانت النسبة هي التباين - وبيان ثمرات المعارضة التامة وغير التامة، وجريان الاستصحاب في الحجة الناقصة، ومن هنا كان المانع في عدم

حجية فتوى الميت ابتداءً أمر آخر غير عدم الاستصحاب وإلا فالاستصحاب جارٍ بلا خلاف .

وأما ما ذكره في الأحكام والنتائج الفقهية فمثاله: ما ذكره في سعة وضيق المناصب التي تتولاها المرأة، وأما تنقيح المواضع فقد جعلها مادة صالحة للاستدلال بها على النتائج، مثل: تنقيح معنى الاحتياط وذكر أقسامه الستة والتي لها دخالة في تحديد المعنى الذي يكون في عرض الاجتهاد والتقليد وتنقيح معنى الفقاهة، وأنها ليست طريقاً محضاً لاستشراق الراقع، بل أخذ في مفهومها معنى الولاية والرئاسة والنيابة، وبها اشترط الربوبية في مرجع التقليد، والإيمان والعدالة بنفس هذه النكتة التي اعتبرها في مفهومها .

وثالثاً: ما ذكره من مناهج الاستنباط الفقهية وكيفية الاستفادة منها في الاستنباط، كمنهج الملازمات ومنهج التحليل، ومنهج التشقيق... وغيرها مما لها دخالة في استشراق نفس الأدلة على الفروض الفقهية وتنقيح موضوعها ووضوحها واستكشاف الأركان وغير الأركان مما لها دخالة في التفريعات والتشقيقات في نفس الفرض الفقهي .

وقد أشار كذلك إلى نكات جلية، منها: مميزات الأعلمية، والجهات العديدة التي لها دخالة في التنظير والتطبيق وتحديد المفاهيم ومواضعها... وغيره من النكات الجديرة بالتأمل .

أتوسل إلى الله تعالى أن يحفظ شيخنا الأستاذ وأن يمدّ في عمره الشريف بخير وعافية، وأن لا يحرمنا من إفاضاته . اللهم وفقنا لمرضيك وخدمة دينك، إنك سميع مجيب .

٢٦ من ذي القعدة سنة ١٤٣٥

www.ketab.ir

فهرس مطالب الكتاب

- المسألة الأولى: وفيها عدة جهات: ١١
- الجهة الأولى: في المكلف: ١١
- الجهة الثانية: في عموم التقليد للعبادات والمعاملات والعاديات: ١٤
- التقليد في تفاصيل الاعمال: ١٥
- الجهة الثالثة: في حقيقة الوجوب: ١٦
- ما يحتمل في حقيقة الوجوب الجامع بين الاجتهاد والتقليد والاحتياط: .. ١٨
- الاحتمال الأول: أن يكون هذا الوجوب شرعيا نفسيا طريقيا..... ١٨
- الوجه في عدم رفع اليد عن الوجوب الشرعي انفي الطريقي: ١٩
- الاحتمال الثاني: كونه نفسيا عقليا أو نفسيا شرعيا ذاتيا..... ٢٠
- الوجه في تصوير الوجوب العقلي: ٢١
- الوجه الأول: الوجوب المقدمي: ٢١
- الوجه الثاني: تنجز العلم الاجمالي بالتكاليف: ٢٢
- الوجه الثالث: منجزية صرف الاحتمال: ٢٢
- الوجه: الرابع من باب شكر المنعم: ٢٣
- الاستدلال بشكر المنعم في سلسلة العلل والمعلولات: ٢٣
- الاحكام في سلسلة العلل على قسمين وفي المعلولات على نحو واحد:.. ٢٤

- ٣٠ عدم اختصاص دليل دفع الضرر بسلسلة المعلولات:
- ٣٢ الجهة الرابعة: في ثمرة نوع الوجوب الجامع بين الاصناف الثلاثة:
- ٣٤ الفرق بين الفتوى بالاحتياط والاحتياط في الفتوى ثبوتاً:
- ٣٥ الفرق بين الفتوى بالاحتياط والاحتياط في الفتوى اثباتاً:
- ٣٧ الوجوب التخيري حدوثي أو استمراري؟:
- ٣٩ الجهة الخامسة كون التخير بين هذه الثلاثة عرضي أو طولي :
- ٤٢ الجهة السادسة في شرعية الاحتياط وأقسامه :
- ٤٣ أقسام الاحتياط:
- ٤٣ القسم الأول: الاحتياط بحسب الواقع:
- ٤٥ القسم الثاني: الاحتياط في التقليد
- ٤٦ القسم الثالث: الاحتياط في الاجتهاد:
- ٤٧ القسم الرابع: الاحتياط بين الاجتهاد والتقليد:
- القسم الخامس: الاحتياط بالجمع بين الاجتهاد والاحتياط أو التقليد
- ٤٨ والاحتياط :
- ٤٩ القسم السادس: الاحتياط بالجمع بين الاجتهاد والتقليد والاحتياط:
- ٥٠ المسألة الثانية: جواز العمل بالاحتياط
- ٥٢ القسم الأول من أقسام الاحتياط والوجوه المانعة منه:
- ٥٢ الوجه الأول: المانع الموضوعي الجاري في جميع الاعمال:
- الوجه الثاني: لزوم الانبعاث عن احتمال الأمر لا عن نفس الأمر كما في

موارد التكرار.....	٥٦
الوجه الثالث: لزوم الاخلال بقصد الوجه والتميز:.....	٥٦
الوجه الرابع: استلزام اللعب والعبث بأمر المولى:.....	٥٦
المقدمة الأولى: في بيان عنوان الاداء والامثال.....	٥٨
بيان المختار: يحتاج إلى تقديم مقدمتين:.....	٥٨
الفرق بين الاداء والامثال وآثارهما :.....	٥٨
المقدمة الثانية لبيان المختار: تقوم الامثال بالاقبال والحضور:.....	٦٣
بيان آخر لبيان اشتراط العلم التفصيلي في الامثال:.....	٦٧
ما أورده متأخرو الاعصار بان الامثال الاجمال أشد انصياعا من الامثال التفصيلي:.....	٦٨
خلاصة القول في عدم عرضية الاحتياط لأخوبه في العبادات: فلا اعتبار العلم التفصيلي في الامثال، ولعدم الصغرى في العبادات.....	٧١
الوجه الرابع: كون الأدلة ظاهرة في تعيين الاجتهاد والتبديد.....	٧٣
عدم اختصاص الحكمة من نصب الامارة بالكاشفية عن الواقع.....	٧٤
الوجه الخامس لزوم محاذير باب الانسداد:.....	٧٨
اعتبار القسم الثاني من أقسام الاحتياط:.....	٧٩
اعتبار القسم الثالث من أقسام الاحتياط:.....	٨٠
اعتبار القسم الرابع من أقسام الاحتياط:.....	٨٠
اعتبار القسم الخامس من اقسام الاحتياط:.....	٨١

- ٨١ اعتبار القسم السادس من اقسام الاحتياط: ٨١
- ٨١ تنبيه: في صياغة الجمع بين التعارضين ٨١
- ٨٢ لمسألة الثالثة: الاحتياط بالفعل والاحتياط بالترك ٨٢
- بقية الوجوه المانعة من احتياط القسم الأول التي استند إليها الميرزا النائيني
- ٨٣ رحمته ٨٣
- المانع الأول: هو ما تقدم من كون الانبعاث عن احتمال أمر لا عن نفس
- الأمر: ٨٣
- المانع الثاني: اقتضاء المنع عند الدوارن بين التعيين والتخير: ٨٤
- المانع الثالث: اللعب والعش بامر المولى: ٨٨
- المانع الرابع: ظواهر الأدلة وهو علم يشمل المبادات والمعاملات: ٩٤
- المانع الخامس: أدلة وجوب التعلم: ٩٧
- وخلاصة الوجوه المانعة من عرضية الاحتياط والاجتهاد والتقليد خمسة: ٩٩
- المسألة الرابعة: العمل بالاحتياط المستلزم للتكرار ١٠١
- المسألة الخامسة: التقليد في موضوع الاحتياط وحكمه ١٠١
- المسألة السادسة: التقليد في الضروريات ١٠٢
- المسألة السابعة: بطلان عمل العامي بلا تقليد ولا احتياط ١٠٣
- المسألة الثامنة: تعريف التقليد ١٠٤
- وجود أدلة مشتركة بين هذه التعاريف وأخرى مختصة ببعضها والفرق بين
- العمل الاصولي والعمل الفقهي: ١٠٦

- ١٠٧ بعض أدلة تعاريف التقليد:
- ١٠٧ الدليل الأول وما فيه:
- ١٠٨ الدليل الثاني وما فيه:
- ١١٢ التقليد من سنخ المسائل الأصولية ويدل عليه عدة شواهد:
- ١١٢ الشاهد الأول: هو تقدم التقليد رتبة على العمل:
- ١١٢ الشاهد الثاني: أن التقليد يتعاطى مع أمارية الفتوى:
- الشاهد الثالث: ما ورد في الروايات المستفيضة على تسمية التقليد بالأخذ، وهي على طوائف:
- ١١٢ الطائفة الأولى: الاخبار المعبر بالأخذ وهي مستفيضة:
- ١١٥ الطائفة الثانية الاخبار المعبرة بالتقليد:
- ١١٥ نكتة مهمة رجالية ودراية:
- ١١٩ الطائفة الثالثة الاخبار المعبرة بالرجوع:
- الطائفة الرابعة: الاخبار المعبرة بالقبول والتصديق والخبر من المخالفة:
- ١١٩
- ١٢٠ الطائفة الخامسة: الاخبار المعبرة بالافتاء للناس:
- ١٢١ الطائفة السادسة الاخبار المعبرة بالسؤال «عمن أسأل»:
- ١٢٢ المختار في تعريف التقليد:
- ١٢٤ مناقشة القول بعدم الثمرة في تعريف التقليد:
- ١٢٧ أدلة التقليد وحجية الفتوى:

- الأدلة على حجية التقليد: ١٢٨
- الآيات الكريمة: ١٢٨
- الآية الأولى آية النفر: ١٢٨
- الآية الثانية آية السؤال: ١٣١
- الاشكال على الآية باختصاصها بأهل العصمة وبالأصول: ١٣٣
- الاعتبار النضمامي: ١٣٤
- الآية الثالثة والأخبار ما استحفظوا: ١٣٩
- الأخبار الدالة على حجية التقليد: ١٤٠
- الطائفة الأولى: بلسان شرط وموازن الاجتهاد بالمطابقة وبالالتزام: ١٤٠
- والطائفة الثانية بلسانه حجية المنتور بمطابقة: ١٤٣
- النوع الثالث ما دل على حجية الفئوى بخبر: ١٥١
- الاستدلال بسيرة العقلاء والمتشعبة: ١٥٤
- المسألة التاسعة: تقليد الميت ابتداء وبقاء: ١٥٥
- الأدلة على عدم جواز تقليد الميت: ١٥٥
- الدليل الأول دعوى الاجماع: ١٥٥
- تقريب تحقق الإجماع: ١٥٧
- أهمية وساطة أهل البيت عليهم السلام وضرورة فتح باب الاجتهاد في حفظ الدين: ١٥٧
- ما ذكره السيد الخوئي رحمته الله في المقام من لزوم إمام ثالث عشر: ١٦٣

التقريبات التي قرب بها قول السيد الخوئي رحمته الله :	١٦٣
التقريب الأول:	١٦٣
التقريب الثاني:	١٦٥
التقريب الثالث:	١٦٥
تقييم الاجماع:	١٦٦
الدليل الثاني ظهور الأدلة في اعتبار الحياة:	١٦٧
الاشكالات على الدليل الثاني:	١٦٨
الاشكال الأول:	١٦٨
الاشكال الثاني:	١٦٩
الاشكال الثالث:	١٦٩
الاشكال الرابع:	١٧١
الجواب النقضي:	١٧٢
الجواب الحلي:	١٧٢
الاشكال الخامس استصحاب عدم الحجية بتقريبه:	١٧٣
الأدلة التي استدل بها على جواز تقليد الميت ابتداءً:	١٧٦
الدليل الأول سيرة العقلاء:	١٧٦
الاشكال عليه:	١٧٧
الدليل الثاني: اطلاقات الأدلة والعناوين:	١٧٨
الدليل الثالث: استصحاب الحجية الثابتة للفتوى بعد الموت	١٨٠
الاعتراض الاول وجوابه:	١٨٠

- ١٨١ الاعتراض الثاني وجوابه:
- ١٨١ الاعتراض الثالث وجوابه:
- ١٨٣ بيان المختار في تقليد الميت ابتداءً:
- ١٨٣ المقدمة الأولى: في اشتغال حقيقة الفتوى على الأمارية والولاية:
- ١٨٣ المقدمة الثانية: في عدم الدليل على بقاء الولاية بعد الموت:
- ١٨٣ المقدمة الأولى وأدلتها:
- ١٨٣ الدليل الأول:
- ١٨٣ بيان دور النبي في التشريع:
- ١٨٦ الدليل الثاني: اعتبار الولاية المطلقة في الفتوى وشواهد:
- ١٨٦ شواهد الآيات:
- ١٨٧ شواهد الأخبار:
- ١٩٢ ومن الشواهد على اعتبار المنصية والولاية: لعنه الله:
- ١٩٢ ومن الشواهد: حقيقة ما يقوم به الفقيه المفتي:
- ١٩٣ ومن الشواهد عدم وجود الإخبار المحض والانشاء المحض:
- ١٩٧ المقدمة الثالثة لبيان المختار في الاحتياج إلى ولاية الحي:
- ٢٠١ تقليد الميت بقاء:
- ٢٠٢ أدلة القائلين بجواز البقاء على تقليد الميت:
- ٢٠٢ الأول: إطلاق الأدلة اللفظية:
- ٢٠٧ الدليل الثاني إطلاق سيرة العقلاء وما فيه:

٢٠٧	الدليل الثالث سيرة المشرعة وما فيه:
٢٠٨	الدليل الرابع الاستصحاب وما فيه:
٢١١	المختار:
٢١٢	تقليد الميت بواسطة الحي:
٢١٧	خلاصة البحث في مسألة تقليد الميت ابتداء و بقاء ثلاثة جهات:
٢١٨	اشكالان ردان على الارجاع للميت وجوابهما:
٢١٨	الاشكال الثاني: ارجاع الحي إلى الميت المختلف معه في مسألة البقاء.
٢١٩	التأمل في الجوابين:
٢٢٢	المسألة العاشرة: الرجوع للميت بعد العدول عنه.
٢٢٣	العدول يتحقق ببعض صور الابطال:
٢٢٥	المسألة الحادية عشر: عدم جواز العدول إلا إلى الأعلم.
٢٢٦	ثلاث صور العدول:
٢٢٦	الصورة الأولى: العدول إلى غير الأعلم.
٢٢٦	الصورة الثانية: العدول إلى الأعلم.
٢٢٦	الصورة الثالثة: العدول إلى المساوي:
٢٢٥	المباني عند اختلاف المتساويين:
٢٢٧	المبنى الأول: القاعدة التعارض والتساقط.
٢٢٧	المبنى الثاني: التعارض فقط في مرحلة الفعلية وعدم التساقط:
٢٢٨	الحجية الاقتضائية عند القائلين بالتساقط وعند القائلين بعدمه:
٢٢٨	الحجية الاقتضائية عند الآخوند رحمته الله :

- المبنى الثالث: بيان الاصفهاني لرأي المتقدمين بالحجة الازدواجية وأن
 التعرض في التنجيز لا في التعذير: ٢٢٩
- بيان حقيقة الحجة التخيرية وأثره في النتيجة ٢٣٢
- ما أورده السيد الخوئي رحمته الله على الاصفهاني رحمته الله: ٢٣٤
- خلاصة المباني في الحجة التخيرية: ٢٣٧
- بيان امكان الجمع بين الامارات المتنافية: ٢٣٩
- عدم انعدام الادارة التكوينية عند تنافي الامارتين وتقدم الاعلاج
 الموضوعي على الوجودي: ٢٣٩
- الأثر المشترك بين الادارتين المتنافيتين وعدم سقوط ما فيه اقتضاء الكشف:
 ٢٤٣
- بيان ارتكازية عدم تساقط المتعارضين عند الأعلام: ٢٤٦
- خلاصة الكلام في تنافي الامارتين ٢٥٠
- الاشكالات الواردة على مسلك متأخري الامارات تساقط الامارتين
 المتنافيتين: ٢٥١
- الاشكال الأول: ٢٥٤
- الاشكال الثاني: ٢٥٤
- معنى الحجة الامضائية: ٢٥٤
- الاشكال الثالث: ٢٥٦
- دخالة التخيير ودخالة أخذ المكلف في مراتب الحكم المتأخرة: ٢٥٦

٢٦٢	نكتة صاغية في عموم البحث مع قطع النظر عن خصوص هذه المسألة
٢٦٥	بيان المختار:
٢٦٩	أدلة جواز العدول وعدمه:
٢٦٩	الدليل الأول: الاستصحاب:
٢٧٠	الدليل الثاني: لزوم المخالفة للقطعية:
٢٧١	جواب السيد الخوئي رحمته الله :
٢٧٣	الجواب الثاني: لزوم المخالفة للقطعية:
٢٧٤	الدليل الثالث: لزوم ج. ح. :
٢٧٥	الدليل الرابع: الدوران بين تسعين والتخيير وما فيه:
٢٧٧	اشكال انحلال العلم الاجدالي بعد التفصلي المتولد منه وجوابه:
٢٨١	المسألة الثانية عشر: وجوب تقليد الأعلم.
٢٨١	صور التقليد عند تعدد المجتهدين :
٢٨٢	منهجية الاجتهاد والاسنباط:
٢٨٣	خطورة النظرة التجزئية في الاستدلال:
٢٨٣	المنهج الرجالي:
٢٨٥	النظرة المجموعية للأدلة في العلوم الدينية:
٢٨٥	الوجه في كثرة أقسام الخبر عند القدماء وأهميتها:
٢٨٧	الصورة الثانية التقليد مع علم باختلاف الفقهاء:
٢٨٧	أدلة تقليد غير الأعلم في صورة الاختلاف:
٢٨٧	الأول: الاجماع.....

- الدليل الثاني: وجود المانع من تقليد الاعلم وما فيه ٢٩٠
- الدليل الثالث: اطلاق الادلة ٢٩٢
- الدليل الرابع: ارجاع الائمة عليهم السلام إلى بعض اصحابهم مع القطع باختلافهم وما فيه ٢٩٣
- الفرق بين حقيقة الدور التشريعي للمعصوم عليه السلام والدور التشريعي للفقهاء ٢٩٤
- الدليل الخامس: سدة العقلاء على عدم اعتبار الأعلمية ٢٩٧
- الدليل السادس: اطلاق أدلة حجية فتوى المفتي وما قيل فيه وجوابه: ... ٢٩٨
- اختلاف حقيقة الترجيح بين الآخرين والمتقدمين ورجوعه إلى مراتب الدلالة ٢٩٩
- الأعلمية من شرائط التنجيز لحجية النص لا من شرائط الفعلية ٣٠٠
- الدليل السابع مقتضى الأصل العملي وما قيل فيه : جوابه: ٣٠١
- أدلة اشتراط الأعلمية عند العلم بالاختلاف: ٣٠٢
- الدليل الأول: الاجماع ٣٠٢
- الدليل الثاني: سيرة العقلاء وسيرة المشرعة وما فيها ٣٠٢
- الدليل الثالث الاخبار ٣٠٣
- الخبر الأول: مصححة عمر بن حنظلة ٣٠٣
- اشكالان على اختصاصا المصححة بباب القضاء ٣٠٤
- تقوم الحكم القضائي بالفتوى ٣٠٤

٣٠٤	الجواب عن الاشكال الاول:
٣٠٦	الجواب عن الأشكال الثاني:
٣٠٧	الخبر الثاني: عهد أمير المؤمنين \$ لمالك الأشتر.
٣٠٨	الخبر الثالث: موثقة داود بين الحصين.
٣٠٨	الخبر الرابع: حسنة ذبيان بن حكيم.
٣١٢	برهان الضرورة العلمية لدور العصمة في التشريع
٣١٦	احتملان في معنى الاخبار:
	الدليل الرابع: أقرية تنوى الأعلم إلى الواقع من غيره وإشكال السيد
٣١٩	الخوئي، والتأمل فيه.
٣٢٣	الصورة الثالثة: إذا لم يعلم بالاختلاف بين الفقهاء.
٣٢٣	تعين تقليد الأعلم أو التخيير بينه وبين غيره.
٣٢٤	الدليل الأول: عهد أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر وما فيه:
	الدليل الثاني: السيرة القائمة على الرجوع للأعلم في ورد احتمال الخلاف.
٣٢٦	
٣٢٨	الأدلة على عدم لزوم تقليد الأعلم في صورة احتمال الخلاف
٣٢٨	الدليل الأول: الاطلاقات وما قيل فيها وجوابه.
٣٣١	الدليل الثاني: عدم وجود ما يوجب الفحص وما فيه.
٣٣٢	الدليل الثالث: الاخبار الخاصة وما فيها:
٣٣٤	الاختلاف في تفسير شرط الأعلمية:
٣٣٥	ثلاث صور وجوب الفحص:

- ٣٣٦ كيفية الاحتياط في عملية الاستنباط:
- ٣٤٠ المسألة الثالثة عشر: التقليد عند تساوي المجتهدين والترجيح بالأوعية.
- ٣٤٠ صور التقليد المجموعي:
- ٣٤٠ الصورة الأولى: مع العلم بالوفاق بين المستأويين:
- ٣٤١ الصورة الثانية العلم بالتساوي في العلمة مع احتمال الخلاف:
- ٣٤٤ الصورة الثالثة: التساوي في العلمة مع العلم بالاختلاف في الفتاوى ...
- ٣٤٤ أدلة القانين بالتخسر بين المتساويين.
- ٣٤٥ الحجية الاقتضاءة معنًى عند المتقدمين والمتأخرين.
- ٣٤٧ الأصل العقلاني عدم تماثل إمارات المتعارضة.
- ٣٤٨ الترجيح بالأورعية:
- ٣٤٩ الاخبار الواردة في هذا الباب:
- ٣٥١ الثبوت في الموضوعات وأثره في الفتاوى.
- ٣٥٢ ما يستدل به على اعتبار الأورعية.
- ٣٥٢ الخبر الأول: مصححة عمر بن حنظلة:
- ٣٥٣ عدة اشكالات على الاستدلال بمصححة بن حنظلة:
- ٣٥٣ الاشكال الأول: ضعف السند.
- ٣٥٣ الاشكال الثاني: اختصاصه باب القضاء.
- ٣٥٥ الاشكال الثالث: عدم ربط الأورعية بالأمارية وما فيه:
- ٣٥٩ الخبر الثاني: موثق داوود بن الحصين:

- الخبر الثالث: حسنة ذبيان بن حكيم: ٣٦١
- الدليل الثاني: سيرة العقلاء على الترجيح بالأورعية ٣٦١
- المسألة الرابعة عشر: إذا لم تكن للأعلم فتوى ٣٦٥
- النظام النيابي للفقهاء مجموعي واستغراقي وبدلي في حيثياته المختلفة: ٣٦٥
- الوجه في عدم الرجوع إلى الغير في بعض المسائل الاحتياطية: ٣٦٥
- المسألة الخامسة عشر: عدم جواز البقاء على تقليد الميت في مسألة البقاء ٣٦٧
- اختلاف الميت والحي في مسألة البقاء: ٣٦٨
- فالاختلاف يرجع إلى أمور ثلاثة: ٣٦٩
- الأمر الأول: الاختلاف في الحكم أصل البقاء على تقليد الميت وله صور ٣٦٩
- الصورة الأولى: لو منع الحي وجوز الميت أرأجب فلا أثر لتجوز الميت ٣٦٩
- الصورة الثانية لو انعكس الأمر فجوز الحي ومنع الميت ٣٦٩
- الأمر الثاني: الاختلاف في نوع الحكم البقائي: ٣٧٠
- التعارض الطولي بين الأمارات كالتعارض العرضي: ٣٧١
- الأمر الثالث: الاختلاف في سعة وضيق دائرة الحكم: ٣٧٤
- ما يرد على الأعلام في جميع ما تقدم من الصور: ٣٧٥
- المسألة السادسة عشر: بطلان عمل العامي بدون تقليد ٣٧٨
- الأمانة مكشوفها مطلق وكاشف موقت وآثاره: ٣٨١

- المسألة السابعة عشر: تعريف الأعلم. ٣٨٤
- الأعلمية ومراحل الاستنباط: ٣٨٤
- الحيثية الأولى: أنه الأعرف بالقواعد والكبرويات. ٣٨٤
- الحيثية الثانية: أنه الأعرف بالمدارك أي الأدلة التفصيلية للمسألة. ٣٨٤
- الحيثية الثالثة: أن يكون الأكثر إحاطة بالأبواب لمعرفة النظائر: ٣٨٥
- الحيثية الرابعة: كونه أكثر اطلاعا على الاخبار... لأمر: ٣٨٥
- الأمر الأول: الاجتهاد في التبويب. ٣٨٦
- الأمر الثاني: التطلع. ٣٨٦
- الأمر الثالث: الاختصار في نقل الاخبار: ٣٨٧
- الحيثية الخامسة أن يكون الأجود هما للأخبار: ٣٨٩
- الحيثية السادسة: مطالسة الاخبار بانتمى وسبر جميع روايات باب المسألة: ٣٨٩
- الحيثية السابعة: أن يكون ملما بفتاوى الأعلام حديث وقايما: ٣٨٩
- الحيثية الثامنة: أن يكون متضلعا في فهم الفرض الفقهي صررا: ٣٩١
- الحيثية التاسعة: أن يكون الأجود في صياغة وقولبة وحيث الناج الفقهية: ٣٩٢
- الحيثية العاشرة: قوة الاستنباط وهي تارة تكون من جهة موضوعية وأخرى ذاتية: ٣٩٣
- الحيثيتان الحادية عشر والثانية عشر: وهما قوة الصناعة الاصولية وقوة

الصناعة الفقهية والفرق بينهما:	٣٩٥
الحثية الثالثة عشر: أن يكون ذا ذوق عرفي:	٣٩٦
الحثية الرابعة عشر: الاحاطة بالعلوم والبحوث التخصصية والميدانية	
المرتبطة بالموضوعات:	٣٩٨
الحثية الخامسة عشر أن يكون ذا عارضة فقهية:	٣٩٩
الحثية السادسة عشر الاحاطة الفقهية:	٤٠٠
مناهج الاستدلال:	٤٠١
١- منهج الملازمات:	٤٠٢
٢- منهج التشقيق في الاستنباط:	٤٠٥
٣- منهج التحليل:	٤١٠
مطلب في الشعائر الدينية:	٤١١
بيان مختصر في رد شبه لا تدع أحدا دون الله:	٤١٥
٤- منهج عملية شرح الفرض الفقهي:	٤١٦
مطلب في الحرمة الأبدية للزنا بذات البعل:	٤١٧
المختار في تحقق الأعلمية:	٤١٩
أهل الخبرة المعتمد عليهم في معرفة الفقيه الجامع:	٤٢٠
المسألة الثامنة عشر: تقليد المفضول في المسائل الوفاقية:	٤٢١
التوازن بين الجنبه الولائية والطريقية باختلاف مراحل القانون	
والتوازن بين ما يتركب منه الخبر من الانشاء والتعهد والكاشفية	

- ٤٢٦ بلا حظ الالتزام
- ٤٢٦ طبيعة منصب الفقهاء استغراقي لا مجموعي ولا بدلي:
- ٤٢٦ المسألة التاسعة عشر: عدم جواز تقليد غير المجتهد.
- ٤٢٧ المسألة العشرون: يعرف الاجتهاد بالعلم و ..
- ٤٢٧ الأدلة على حجية البيئة:
- ٤٢٧ الدليل الأول: التسالم وبيان حقيقته وفرقه عن الاجماع:
- ٤٢٨ الدليل الثاني: ما تظهر من أدلة القضاء:
- ٤٢٩ الدليل الثالث: استقراء رارذ النفي والاثبات في الاخبار:
- ٤٢٩ الدليل الرابع: موثقة مسندة بن صدقة:
- ٤٣١ تناسب حجية كل شي وحجمه.
- ٤٣٢ حقيقة الشيع:
- ٤٣٣ هل ثبت الاجتهاد بخبر الواحد أم لا:
- المسألة الحادية والعشرون: الاكتفاء بالظن بالعلم مع تعذر العلم والعلمي
- ٤٣٤ أصالة التعيين عند الدوران مع التخيير من باب الترجيح لا الاشتغال. ٤٣٤